التقرير الشهري لمفوضية الامم المتحدة للاجئين:
٧٠٪ من النازحين السوريين يعيشون حاليا تحت خط الفقر

في كانون الاول، اورد التقرير الشهري الذي تصدره مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ابرز المستجدات المتصلة بأوضاع اللاجئين السوريين في لبنان لا سيما في ما يتعلق «بالاستعدادات لمواجهة فصل الشتاء والتعليم والواقع الصحي الى الواقع المالي والاسري والعلاقة بالمجتمعات المحلية. مسجلاً وجود ١٧٧٣٧ أسرة في جبل لبنان (٨٨,١٨٥ شخصا) مع تلقيها حتى هذا التاريخ بطاقات خاصة بفصل الشتاء من كل من مؤسسة مخزومي ومنظمة الإغاثة الأولية، مساعدة طبية دولية (PU-AMI) والمفوضية.

واشار التقرير الى ان «٩٠ بالمئة من أكثر من مليون نازح سوري في لبنان غارقون في بحر من الديون المتراكمة. هذا ما خلصت إليه الدراسة التقييمية التي أجريت مؤخرا من قبل كل من المفوضية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وقد استندت هذه الدراسة إلى تقييم أكثر من ٤٠٠٠ أسرة نازحة وأكثر من ١٠٠٠٠٠ زيارة عائلية هذا العام.وقفزت قيمة المبالغ التي يدين بها النازحون السوريون لمالكي العقارات وأصحاب المتاجر والأصدقاء والأقارب بنسبة ٢٢ في المائة خلال العام ٢٠١٥. أما المدخرات، فقد استنفدت والقدرة على إيجاد فرص العمل قد تقلصت، كما تراجعت المساعدات الإنسانية بسبب النقص في التمويل. ويبلغ معدل الدين الشهري المتراكم حاليا على كل أسرة سورية نازحة ٨٤٢ دولار أميركي، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٨٠ دولارا أميركيا مقارنة بالعام الماضي. يضطر النازحون إلى اقتراض الأموال لتغطية تكاليف احتياجاتهم الأساسية - من إيجار ومواد غذائية ورعاية صحية - والمبالغ الصغيرة المتتالية باتت أعباء ثقيلة يصعب التخلص منها.كما يدين حوالى ٤٠ في المائة من النازحين بالأموال لمالكي العقارات، ومعظمهم لم يسددوا إيجارهم منذ أكثر من شهرين».

اضاف: «تسعة وثلاثون في المائة من النازحين الذين شملتهم الدراسة أشاروا إلى أنهم لا يحصلون على الرعاية الطبية بسبب ارتفاع تكاليف العلاج والأدوية. يتأقلم النازحون مع الوضع عن طريق خفض عدد الوجبات في اليوم وتقليص حجمها. غير أن العديد منهم لا يزالون يضطرون إلى اقتراض المال من أصحاب المحلات أو الأصدقاء أو الأقارب لإطعام عائلاتهم. وهم نادرا ما يستهلكون اللحوم، ولا يتناولون البيض إلا مرة واحدة في الأسبوع، وذلك في أحسن الأحوال. كما يعمد العديد من البالغين إلى خفض كمية الطعام التي يتناولونها حرصا على حصول أطفالهم على الغذاء».

وتابع: «ارتفعت نسبة الأسر النازحة التي تشتري المواد الغذائية بالدين إلى أكثر من ٧٥ في المائة، بعدما كانت ٣٠ في المائة في العام ٢٠١٤ و١٩ في المائة في العام ٢٠١٣. وذلك يعود جزئيا إلى خفض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في شهر تموز. ففي العام الماضي، كان ثلاثة أرباع النازحين يتلقون مساعدات غذائية بقيمة ٣٠ دولار أميركي للشخص في الشهر. أما اليوم، فنسبة النازحين الذين يتلقون مساعدات غذائية تكاد لا تتعدى النصف، كما أن المبلغ الذي يتلقونه قد انخفض - إذ بات يبلغ ٢١,٦٠ دولارا أميركيا للشخص في الشهر».

واردف: «بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من النازحين في لبنان يعيشون حاليا تحت خط الفقر أي بأقل من ٣,٨٤ دولار أميركي للفرد في اليوم. وهم يضطرون إلى الاختيار بين عدة احتياجات وإن كانت كلها حيوية. فضلا عن الحد من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية في وجبات الطعام وتجاهل الأمراض، يتزايد عدد النازحين الذين يخرجون أطفالهم من المدارس ويرسلونهم في غالبية الأحيان للعمل بشكل غير رسمي حيث يصبحون عرضة للاستغلال. إنهم يواجهون خطر الطرد من منازلهم؛ فمع تراجع قدرتهم على سداد الديون، سيفقدون على الأرجح ثقة المقرضين - مما يؤدي إلى تدهور العلاقات مع المجتمع المضيف. لقد تفاقمت جوانب الضعف لدى النازحين السوريين في لبنان جراء الاحتياجات الإضافية التي باتت مطلوبة منذ شهر كانون الثاني في ما يتعلق بإقامتهم في لبنان. يجب تجديد الإقامة كل ستة أشهر، وللقيام بذلك، يجب على النازحين الذين هم في سن العمل والمسجّلين توقيع تعهّد بعدم العمل لدى كاتب العدل. إن معظم النازحين السوريين الذين يعملون يفعلون ذلك بشكل غير رسمي، من خلال إيجاد فرص عمل في الزراعة أو البناء لبضعة أيام كل شهر، ولا يكسبون عادة أكثر من ١٥ دولارا أميركيا في اليوم (١٢ ساعة عمل). أما النساء والأطفال، فيكسبون أقل من ٤ دولارات أميركية في اليوم مقابل العمل في الزراعة».

ولفت التقرير الى ان «المفوضية تحاول التوّصل إلى السماح للنازحين بإعالة أنفسهم حيثما أمكن، مع الإقرار بضرورة تجنّب أي اختلال في أسواق العمل المحلية. وهي توصي بالإعفاء من شرط التعهد بعدم العمل، أو على الأقل، إعادة صياغته بحيث يتمكن النازحون من العمل في قطاعات معينة، مثل الزراعة أو البناء، بما يتوافق مع القانون اللبناني وحيث يكثر الطلب. إنها في الأصل قطاعات تقليدية لأنشطة العمال السوريين في لبنان. كما أننا ندعو إلى الاستثمار في المشاريع والشركات اللبنانية حيثما يكون ذلك ممكنا لدعم الأعمال المحلية، وبشكل غير مباشر، خلق فرص عمل للسكان اللبنانيين الذين يحتاجون إلى المساعدة وللنازحين - مثل قطاعات المنسوجات والمأكولات والخدمات البيئية والزراعة والبناء».

وختم التقرير بالقول: «لا يمكن للمنظمات الإنسانية تعزيز المساعدات التي تقدمها في حال عدم تحسن التمويل الذي تتلقاه. وذلك من شأنه

مفاقمة الديون المتراكمة على الغالبية العظمى من النازحين في البلاد.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تمويل سوى ٤٥ في المائة من النداء الخاص بلبنان والبالغ ١,٨٧ مليار دولار أميركي للعام ٢٠١٥.

يهمّ "الصحة والانسان" التوضيح ان شركة "بوبلي فيل" هي الجهة الوحيدة المخوّلة جمع الاعلانات العائدة لها وذلك بموجب تفويض خطي موّقع من نقابة المستشفيات في لبنان.

أيام الصحة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية

على الرغم من أن هناك عدداً كبيراً من "أيام الصحة" الرامية إلى إبراز المسائل الصحية العمومية الهامة، وكثير منها تدعمه منظمة الصحة العالمية وشركاؤها فإن القائمة الواردة أدناه تشتمل على أيام الصحة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية

حسب التكليفات الصادرة من جمعية الصحة العالمية:

- **اليوم العالمي للسل، ٢٤ آذار/مارس**
- **يوم الصحة العالمي، ٧ نيسان/أبريل**
- **أسبوع التمنيع العالمي، الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل**
- **يوم الملاريا العالمي، ٢٥ نيسان/أبريل**
- **اليوم العالمي للامتناع عن التدخين، ٣١ أيار/مايو**
- **اليوم العالمي للمتبرّعين بالدم، ١٤ حزيران/ يونيو**
- **اليوم العالمي للالتهاب الكبدي، ٢٨ تموز/يوليو**
- **اليوم العالمي للأيدز، ١ كانون الأوّل/ديسمبر**